



الخطة الاستراتيجية

2019 - 2022
ريادة جمركية





الأمن
والرقابة

النشاط
الاقتصادي

لوائح
محددة

القوانين الخاصة
بفرض الرسوم
الجمركية



ريادة جمركية



صاحب السمو أمير البلاد
الشيخ / صباح الأحمد الجابر الصباح
حفظه الله ورعاه



سمو ولي العهد
الشيخ / نواف الأحمد الجابر الصباح
حفظه الله ورعاه



المحتوى

الخطة الاستراتيجية

2019 - 2022



القيم

12



الرؤية والرسالة والأهداف

11



نبذة تاريخية

09



كلمة المدير العام

08



المبادرات والأنشطة
والمشاريع

44



مصادر الأهداف
الاستراتيجية

22



الأهداف الوطنية
والمؤسسية والاستراتيجية

18



تطبيق السياسات
الداخلية والخارجية

16



كلمة المدير العام

انطلاقاً من إيماننا الكامل بأهمية العمل وفق خطة استراتيجية متكاملة الأركان نستطيع من خلالها وضع أهداف نسعى لتحقيقها بخطة تنفيذية خلال فترة زمنية محددة للعمل على أسس علمية تمكننا من إعادة التقييم والمراجعة لخططنا التطويرية سعياً للوصول للريادة الجمركية والمنافذ الذكية

نضع بين أيديكم خطة استراتيجية تتوافق مع رؤية حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ / صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه لعام 2035، وتتواءم مع مشاريع خطط التنمية ووفق معايير منظمة الجمارك العالمية والعمل جنباً إلى جنب مع شركاء العمل بما يكفل للمجتمع التجاري من زيادة القدرة على التنبؤ والشفافية. حيث تسعى الإدارة العامة للجمارك للعمل وفق المنظومة العالمية من خلال استكمال مسيرتها في تطوير خدماتها بتكاتف موظفيها الذين يتميزون بدرجة عالية من الكفاءة والمهنية.

حيث أن الإدارة العامة للجمارك تعمل على توفير المناخ والبيئة اللازمة لدعم تحقيق نهضة اقتصادية والمساهمة في زيادة معدلات النمو الإقتصادي من خلال التبادل التجاري وصولاً إلى رفع مؤشر التجارة عبر الحدود لدولة الكويت إلى مستوى يجعلها تتبوأ مراكز متقدمة في التقارير السنوية الدولية لجذب الإستثمار، من خلال تحسين بيئة الأعمال وميكنة العمل الجمركي ودورها المحوري في دفع عجلة تطوير قطاع الشحن والتجارة والمنافذ الجمركية وجعل الكويت منطقة خدمات لوجستية تتميز بالريادة الجمركية.

كما تتضمن هذه التوجيهات الاستراتيجية ما يكفل للإدارة العامة للجمارك زيادة حصيلة الإيرادات الأمثل والاستخدام الأمثل للموارد والامتثال للقوانين والنظم وتوفير الخدمات العامة على نحو أكثر فاعلية وشفافية على مستويات عالية من الأمن والرقابة الحكومية.



المستشار/ جمال الجلاوي



نبذة تاريخية

تميز حكام الكويت على مر السنين بالحكمة والحكمة والاقتصاد والتجارية، فكانوا حريصين على استقلال الكويت وعدم السماح لأي قوة إقليمية أو عالمية بالتدخل في شؤونها الداخلية، وظلت هذه السياسة قائمة حتى ظهور النفط، فتدفقت عائداته حيث تطور النشاط الاقتصادي ومقدرة الموانئ وزادت حركة التبادل التجاري.

فمنذ مائة وعشرون عاما و أول دائرة منظمة للجمارك في الكويت التي أمر بإنشائها المغفور له بإذن الله الشيخ مبارك الصباح بعهدده في عام ١٨٩٩ م، تحفل بالعطاء والتطورات لتضرب بجذورها في أعماق عشرات السنين من تطور العمل الجمركي، وبهذا رسم سجلا حافلا بالإنجازات في دعم الاقتصاد للوطن وآخر في الجانب الأمني.

فتعتبر الكويت معبرا آمنا للقوافل البرية والبحرية، وبذلك أصبحت همزة الوصل الأولى بين الشرق والغرب، وبين الجزيرة العربية وبقية الأقاليم المحيطة بها، وقد امتاز أهلها بالحيوية والنشاط وحب المغامرة، فكونوا أسطولا بحريا ضخما حمل التجارة عبر الخليج العربي والمحيط الهندي إلى سواحل أفريقيا الشرقية وبلاد الهند، وصاحب هذا النشاط الواسع وضع القوانين الخاصة بفرض الرسوم الجمركية على البضائع الواردة والصادرة والعبرة وعلى بقية الأنشطة البرية والبحرية حيث تميزت التجارة الكويتية بالريادة.



ومرت إدارة الجمارك منذ إنشائها بعدة مراحل بدأت بصدور أول قانون للجمارك والذي نظم قواعد الجمارك بموجب المرسوم الأميري لعام 1951م وبدأ العمل به اعتبارا من 15 مايو 1951.

وفي عام 1961 تم دمج الجمارك وإدارة الميناء في دائرة واحدة سميت (إدارة الجمارك والموانئ) وكان ذلك بموجب المرسوم الاميري رقم (8 لسنة 1961)، وقد أدى هذا الدمج إلى تطوير العمل في الإدارة تطورا كبيرا وتبسيطه ، كما أدى إلى تخفيض في عدد الموظفين الأمر الذي خفف عن كاهل الدولة بعض المصروفات التي لا طائل من ورائها.

ثم صدر بعد ذلك مرسوم بتشكيل وزارتي تضمين وزارة للجمارك والموانئ والتي كانت تمارس المهام نفسها ولها الاختصاصات نفسها التي تقوم بها إدارة الجمارك والموانئ.

وفي الثامن والعشرين من شهر يناير من عام 1963 صدر مرسوم اميري بضم اختصاصات وزارة الجمارك والموانئ الى وزارة المالية والصناعة.

وفي الرابع عشر من شهر ابريل عام 1975 صدر المرسوم الاميري بإلحاق الإدارة بوزارة المواصلات.

وفي عام 1977 صدر مرسوم بقانون رقم (133 لسنة 1977) بفصل الموانئ عن إدارة الجمارك وإنشاء المؤسسة العامة للموانئ.

وفي 27 ديسمبر 1980 اصدر وزير المالية القرار رقم (1 لسنة 1980) باعتبار الإدارة العامة للجمارك إدارة تابعة لوزير المالية حتى تاريخه.

الأهداف



تقديم ميزة تنافسية وقيمة مضافة للتجارة الآمنة عبر الحدود من خلال الإدارة المتكاملة للحدود المنسقة والتكنولوجيا الحديثة والموارد البشرية الوطنية.

الرسالة

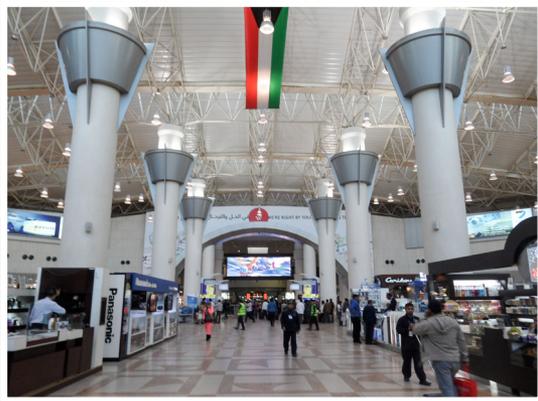


الإرتقاء في الخدمات الجمركية الحديثة وفق أفضل الممارسات الدولية تحقيقاً لأمن التجارة وتيسيرها.

الرؤية



ريادة جمركية ومنافذ ذكية للمساهمة الفعالة في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري.



القيم



النزاهة

الشفافية

العدالة



الإبداع

الإنتماء

الاحترام



المهنية

التميز

- **النزاهة:** الالتزام بأعلى المبادئ الأخلاقية والأمانة وتحمل المسؤولية.
- **الشفافية:** العمل بشفافية بما يعزز الثقة والمصداقية، وتوفير القدر المناسب من المعلومات للأطراف ذات الصلة.
- **العدالة:** تطبيق القوانين والتعليمات والإجراءات بدون تمييز أو تفضيل.
- **الإبداع:** تنمية روح الابتكار والمبادرة والتميز، وتطبيق أفضل الممارسات العالمية.
- **الانتماء:** ترسيخ الاعتزاز والفخر بالعمل في الإدارة لخدمة الوطن والسعي للإرتقاء بأدائها.
- **الاحترام:** التواصل الفعال والواضح وتسخير كافة الإمكانيات والطاقات لتقديم الخدمات.
- **المهنية:** المعايير الاحترافية الحاكمة لجميع عملياتنا وعلاقتنا والعمل كفريق واحد لتحقيق الأهداف المنشودة.
- **التميز:** تطبيق أفضل الممارسات العالمية في جميع أعمال ومهام الإدارة.

الركائز التي ساهمت في إعداد الاستراتيجية

نقاط الضعف

نقاط القوة

التحديات

الفرص

الركائز التي ساهمت في إعداد الاستراتيجية

نقاط الضعف

ظروف وعوامل داخلية وخارجية موجودة فعلاً تعيق القدرة على استغلال الفرص

- إزدواجية العمل وإستخدام المستندات الورقية
- تعدد القواعد والقوانين وتشابكها
- عدم الإستخدام الأمثل للموارد
- التعقيد الإجرائي لبعض العمليات
- المراسلات والخطابات الورقية

نقاط القوة

المصادر والقدرات المتوفرة، والتي يمكن استخدامها لإيجاد ميزات تنافسية

- توفر منصة إلكترونية حديثة
- توفر بنية شبكية وتكنولوجية حديثة
- توفر الموارد البشرية
- الشراكة مع القطاع الخاص
- القرارات الحكومية التي تدعم الإدارة العامة للجمارك
- توفر عوامل بناء المقدرّة

التحديات

ظروف أو اتجاهات خارجية أثرت أو قد تؤثر بشكل سلبي

- تعدد الأطراف وشركاء العمل
- بطء عملية التغيير والتكيف الإجرائي للعمليات بشكل عام
- بطء العمليات المشتركة مع السلطات الأخرى بشكل خاص
- ضعف البنية التحتية
- ضعف الاستجابة للقرارات الصادرة
- قلة المباني وزيادة عدد الموارد البشرية

الفرص

ظروف أو اتجاهات خارجية وداخلية ذات أثر إيجابي لتيسير عمليات التطور

- التوجه الحكومي لدعم تحسين بيئة الأعمال
- دخول العديد من الإتفاقيات الدولية حيز التنفيذ
- إستعداد المجتمع التجاري للتحويل الإيجابي وتغيير العمليات وتسهيلها
- معايير منظمة الجمارك العالمية
- مذكرات التعاون الفني مع الجهات الحكومية

تحليل البيئة الداخلية

الموارد البشرية

- موازنة حجم العمل بالموارد البشرية الحالية والمطلوبة، والاستفادة من مركز التدريب الاقليمي وميزانيات الدولة الخاصة بالتدريب والمهام في المنظمات الدولية.
- ترشيد المصروفات وزيادة الايرادات من خلال التخطيط المالي المتوازن والذي يتوافق مع الخطة الاقتصادية للدولة.

البيئة المؤسسية

- توظيف وتكييف البنى التحتية للمراكز الحدودية لمواكبة الأهداف الموضوعية لتطورات العمل وتأهيل المنافذ الأولى وفق المعايير الدولية.

النظام الآلي

- الاستفادة من توافر المنصة الإلكترونية والشبكات والأنظمة المستخدمة ومدى ملاءمتها لخطة التطبيق الشامل للأنظمة الآلية الإلكترونية والميكنة الشاملة لنظام العمل.

تحليل البيئة الخارجية

الاستفادة من خطط الدولة الإنمائية والمشاريع الحكومية في المنافذ الحدودية وقياس مدى ملائمة المشاريع الجمركية ووضعها بشكل متوازي مع خطط الدولة.

دراسة تأثير المتغيرات الإجتماعية وتأثير المحسوبيات والواسطة على تغيير الأهداف وتحديد المعايير التي تضمن التطبيق الفعال ونزاهة العمل.

المتغيرات البيئية الحالية والمتوقعة وتحديد الجهات المعنية ، ووضع خطط العمل للطوارئ والكوارث ، وتأمين البيئة الإحتياطية للبيانات الجمركية.

القوانين والتشريعات : وضع خطة مرنة للتوازن بين المتغيرات والتعديلات والامثال للقوانين والاتفاقيات.

الاستفادة من الوضع السياسي من استقرار أمني واقتصادي وموقع جغرافي متميز.

الاستفادة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم واجتماعات اللجان الثنائية التي تعقد على مستوى لجان عليا أو فنية وتجارية.

التوافق مع خطط ومشاريع التنمية.



زيادة القدرات التنافسية بزيادة فاعلية الأداء

النزاهة ومكافحة الفساد

انجاز الهيكل التنظيمي

تنمية الموارد البشرية

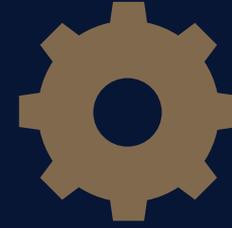
تطبيق برنامج كولومبس - المرحلة الثالثة

الأهداف المؤسسية



الأهداف الاستراتيجية

**تطبيق معايير أمن وتسهيل التجارة
كالأحكام المسبقة ونشر المعلومات والمشغل الاقتصادي المعتمد
يمكنه كاملة للعمل الجمركي
التعاون مع الشركاء وبناء الثقة
زيادة الإيرادات المالية
مكافحة التجارة الغير مشروعة وفق أفضل الممارسات
تقديم خدمات جمركية تعتمد على الموارد البشرية
المتخصصة والتكنولوجيا الحديثة
النزاهة ومكافحة الفساد
تطوير إدارة المخاطر وتبادل المعلومات الاستخباراتية
تفعيل وتطبيق الاتفاقيات الثنائية والدولية
تطبيق التخليص المسبق
التعاون مع الجهات المعنية لإنشاء المختبرات الجمركية
وضع بيئة عمل رقمية
التخليص في المنافذ الحدودية
الربط الشامل مع الجهات المعنية بالافراج
تطبيق الذكاء الاصطناعي في الأعمال الجمركية**



محاور الأهداف الاستراتيجية

زيادة الإيرادات

حوكمة و تيسير وزيادة الإيرادات الجمركية والغير جمركية

تسهيل التجارة

تنفيذ الممارسات الإجرائية والتخليص المسبق ورقمنة بيئة العمل وتطبيق معايير أمن وتسهيل التجارة وتفعيل وتطبيق الاتفاقيات الثنائية والدولية والربط الشامل مع الجهات المعنية بالافراج وإلغاء العمل بالقوافل

المستودعات والمناطق الحرة

تطوير وإحكام حركة الإيداع بالمناطق والأسواق الحرة والمستودعات

الموارد البشرية

تنمية العمل الإداري و الموارد البشرية لزيادة القدرات التنافسية بزيادة فاعلية الاداء

أمن التجارة

تقديم خدمات جمركية. تعتمد على الموارد البشرية المتخصصة والتكنولوجيا وتطوير إدارة المخاطر وتبادل المعلومات الاستخباراتية واستخدام الذكاء الاصطناعي ومكافحة التجارة الغير مشروعة وفق أفضل الممارسات.

المرافق الجمركية

تطوير وصيانة المرافق الجمركية وخلق البيئة الملائمة لوجود المختبرات

الاتصال وبناء الثقة

التعاون مع الشركاء وبناء الثقة وتطوير منظومة الاتصال لتعزيز الثقة الحكومية والمؤسسية في الجمارك.

التطوير الإداري

التطوير الإداري وتعزيز إجراءات الحوكمة. وتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وانجاز الهيكل التنظيمي وتطبيق برنامج كولومبس.

زيادة الإيرادات:

تطوير وتنفيذ السياسات والنظم والإجراءات المناسبة لضمان أقصى قدر من الكفاءة وسلامة استيفاء وإدارة الإيرادات .

المستودعات والمناطق الحرة:

تطوير نظم تدعم المراقبة المحكمة ، وتسهل التجارة المشروعة ودراسة البضائع . واستخدام التكنولوجيا الحديثة وتحليل البيانات لإدارة الحدود الفعالة بما يحقق متطلبات كل من الإدارات الجمركية والمجتمع التجاري وضمان سلسلة التجارة والنقل.

أمن التجارة:

الابتكار من أجل التطور الجمركي وتطوير خدمات جمركية ذات كفاءة وفعالية في مكافحة والمنع والتحري عن التهديدات مبنية على تقييم المخاطر والأدوات التكنولوجية الحديثة وتستخدم هذه المنظومة أيضا في إلزام تنفيذ القانون بكافة أبعاده المحلية والإقليمية والدولية وصولاً لإدارة وحدود جمركية ذكية.

التطوير الإداري:

تحسين مستويات الأداء ورفع كفاءة النظم الإدارية والبيئة التنظيمية وجعلها أكثر ملائمة مع التطور التكنولوجي والممارسات الحديثة.

تسهيل التجارة:

تطوير وتنفيذ آليات لتيسير التجارة وتقليل التكاليف ومتطلبات التوثيق واختصار الوقت اللازم لإنهاء الإجراءات الجمركية وإجراءات الحدود بشكل عام وزيادة أمن سلسلة الإمداد اللوجيستي لتعزيز الشراكة بين الجمارك والمجتمع التجاري وبالتعاون مع السلطات الحكومية الأخرى بما يكفل بيئة عمل آمنة للتنمية الاقتصادية.

الموارد البشرية:

تنمية العمل الإداري والموارد البشرية التي تدعم استراتيجية العمل بالإدارة ككل .

البنية التحتية:

تطوير وصيانة البنية التحتية وتوفير الإنشاءات التي تدعم استراتيجية العمل بالإدارة ككل.

الاتصال وبناء الثقة:

تحسين كفاءة الاتصال لتعزيز الثقة الحكومية والمجتمعية في الجمارك كمؤسسة خدمية ، احترافية ، نزيهة تقوم بدورها بكفاءة وفعالية لحماية المجتمع والاقتصاد من التهريب والاختراقات والتهديدات للبيئة أو الثقافة أو المقدرات/الأصول .

حوكمة و تيسير وزيادة الإيرادات الجمركية والغير جمركية

زيادة الإيرادات
غير الجمركية



تطبيق الإجراءات والسياسات
المالية للدولة



التقييم الجمركي



خدمات بوابة الدفع
الإلكترونية



حوكمة وتيسير وزيادة الإيرادات الجمركية والغير جمركية

مؤشر قياس الأداء

- نسبة عمليات الدفع الإلكتروني من إجمالي عدد عمليات الدفع لتصل إلى معدل 100% من إجمالي عمليات الدفع
- تقليل الوقت والتكلفة لشركاء العمل
- المعاملات الإلكترونية للفصل في القيمة لتصل لمعدل 100% من المعاملات
- زيادة غير مباشرة للإيرادات
- استكمال التطبيق
- اختصار وقت تنفيذ تحديثات التعرفة
- الامتثال للمؤشرات الزمنية للتحويل
- زيادة الامتثال للمؤشرات الزمنية (الشهرية) للتحويل
- زيادة عدد الخدمات الإلكترونية التفاعلية بشكل سنوي
- زيادة الإيرادات الخاصة ببيت المال بنسبة 80% خلال ثلاث سنوات

المبادرات / المشاريع

- الدفع الإلكتروني لملاحق التسوية
- الدفع الإلكتروني للغرامات
- الدفع الإلكتروني لتجديد التراخيص
- الدفع الإلكتروني لخدمات لائحة الأسعار
- قبول ودعم المستندات الرقمية لإسترداد الرسوم
- تامين البضائع والفصل في القيمة
- تطوير الاجراءات والسياسات الجمركية حسب المبادئ العامة للنظام الدولي للتقييم GATT
- المحرك الإلكتروني للأسعار (قاعدة بيانات أساليب التقييم المتكاملة
- الإدارة الإلكترونية الذكية لإعدادات التعرفة
- تطوير آليات التحويل الآلي المباشر لتحويل الرسوم للدول الأعضاء
- توسيع نطاق الخدمات (المعلوماتية، التفاعلية التي تقدم لشركاء العمل
- تطبيق لائحة أسعار الخدمات وتحديثاتها
- تحديث وتطبيق معدلات الزيادة بلائحة أسعار الخدمات
- تطوير منظومة بيت المال
- الإستغلال الأمثل للأراضي والمساحات المخصصة للإدارة العامة للجمارك بكلا من منطقة الشويخ (2,34) بالإضافة إلى المناطق الصادر بها قرارات من مجلس الوزراء

الأهداف التنفيذية

- تطوير الآليات الإلكترونية اللازمة لزيادة الإيرادات من خلال تفعيل السياسات والنظم والإجراءات والأدوات اللازمة لذلك (توسيع نطاق خدمات بوابة الدفع الإلكتروني لتغطي كافة العمليات المالية للإيرادات الجمركية والعقود)
- تطوير منظومة التقييم الجمركي من خلال تحديث الآليات و وضع الإجراءات الكامله بشأنها مما يضمن الشفافية ويشجع الإلتزام وبالتوافق مع الممارسات الدولية لضمان التقييم العادل والموحد
- دعم تطبيق الإجراءات والسياسات المالية للدولة من ضرائب ورسوم كضرائب الإغراق و الضريبة الإنتقائية و ضريبة القيمة المضافة
- تطوير الآليات اللازمة لزيادة الإيرادات غير الجمركية

تنفيذ الآليات الإجرائية لتسهيل التجارة

نشر وإتاحة المعلومات
وخدمات الاستعلام

التعاون مع الجهات الحكومية

تحديث الإطار القانوني
الخاص بالإجراءات

التشاور ومشاركة الإجراءات
مع المجتمع التجاري

التكامل مع دول الجوار

النافذة الواحدة الجمركية

التكامل مع سلطات إدارة
الموانئ

تطوير خدمات تكنولوجيا
المعلومات

المشغل الاقتصادي المعتمد

تسهيل وتنظيم عمليات التصريح
والفسح عن البضائع

المختبرات الجمركية المعتمدة

المعدلات الزمنية لوقت
التخليص وفسح البضائع

التدقيق اللاحق

الخدمات ذات القيمة المضافة

البضائع المنقولة بالبريد
السريع أو العادي

تنفيذ الآليات الإجرائية لتسهيل التجارة

مؤشر قياس الأداء

- عدد الزائرين للموقع الإلكتروني
- نسبة تغطية نشر كافة نواحي الإجراءات الجمركية لنسبة تصل إلى (100%)
- توافر معلومات محدثة

- توافر مكاتب الاستعلام بكافة المنافذ الجمركية
- عدد طلبات الاستعلام

- تقليل عدد المستندات المطلوبة للتخليص عن العدد الحالي بنسبة تزيد عن النصف
- توحيد الإجراءات الجمركية بنسبة 100%
- قبول المعاملات الإلكترونية بنسبة 100%

- زيادة وتفعيل مذكرات التعاون الفني بين الجمارك والجهات الحكومية
- نسبة التصديقات الرقمية (100%)
- مقابل التصديقات اليدوية
- تقليل الوقت والتكلفة

المبادرات / المشاريع

- تطبيق الرسائل التنبيهية للإطلاع على المستجدات
- لقاءات تنويرية وورش عمل لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص

- تحديثات الموقع الإلكتروني للإدارة العامة للجمارك
- إنشاء مكاتب استعلام بالمنافذ الجمركية
- توفير خدمات إلكترونية للإستعلام

- تنقيح التعليمات الجمركية المنظمة للعمل الجمركي المكتبة القانونية
- تقليل عدد المستندات اللازمة للتخليص الجمركي
- تحليل الفجوة حسب دليل الإجراءات الموحد
- تحليل الفجوة حسب الاتفاقيات حيز التنفيذ
- التفعيل الإجرائي للشحن الإلكتروني بالتعاون مع إياتا

- إبرام مذكرات تعاون مع الجهات الحكومية ذات الصلة بالعمل الجمركي وتعزيز الشراكة معها
- التصديقات الإلكترونية
- حجز مواعيد التفتيش

الأهداف التنفيذية

تطوير الآليات المرنة التي تراعي احتياجات شركاء العمل بالتشريعات والتعليمات الجمركية قبل نشرها ودخولها حيز التنفيذ لتساهم في وضوح قواعد الإجراءات الجمركية وأسلوب تطبيقها

إنشاء خدمات إلكترونية و نقاط (مكاتب) إستعلامات جمركية مستندة على منهجية الشفافية تجاه المجتمع التجاري لنشر وإتاحة المعلومات التي تمكن توقع الإجراء وخطواته ومتطلباته والقوانين المنظمه له لتتيح لهم المعرفة الكاملة بحقوقهم والتزاماتهم الناشئة عن العمليات الجمركية

تحديث الإطار القانوني الخاص بالإجراءات والحد الأدنى من المستندات الواجب توافرها ومراجعة فاعلية كافة التعليمات الجمركية المنظمة للعمل الجمركي لتبسيط الإجراءات الجمركية مع ترسيخ الدعم اللازم للتنفيذ الفعال لأحكام إتفاقية تسهيل التجارة

تفعيل الآليات الخاصة بالتعاون بين الجمارك والجهات الحكومية ذات الصلة بالعمل الجمركي لتسهيل تدفق البضائع وعدم تكرار العمليات والإجراءات والعمل على مدار الساعة والتواجد المكاني المطلوب لجهات التصديق والتراخيص والإفراجات وتنظيم وحجز وجدولة مواعيد التفتيش

تنفيذ الآليات الإجرائية لتسهيل التجارة

مؤشر قياس الأداء

- زيادة نسبة التراسل الإلكتروني من إجمالي المراسلات بنسبة تصل إلى 100%
- اتمام الربط الآلي
- تكامل الاجراءات الرقابية
- زيادة عدد الجهات التي يتم الربط الآلي معها سنويا للإفراجات
- تقليص الوقت والتكلفة غير المباشرة
- زيادة نسبة استيفاء إيرادات تنفيذ الأحكام
- وجود مذكرات تعاون فعالة
- تكامل الاجراءات الرقابية
- تحديث ونشر المعدلات الزمنية للإفراج بشكل دوري

المبادرات / المشاريع

- تطوير وتحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات اللازمة للعمل
- التطبيق الشامل – السور للتراسل للإلكتروني
- تبادل معلومات الوصول والمغادرة
- تبادل معلومات حركة تداول الحاويات
- تبادل معلومات الاستعلام والافراج عن الحاويات
- الربط الإلكتروني من انظمة الجهات الحكومية لتبادل معلومات الافراجات الجمركية
- توسيع نطاق استخدام واجهة النظام الجمركي الآلي من قبل الجهات الحكومية
- الربط الآلي مع وزارة العدل
- ابرام مذكرات تعاون
- الربط الإلكتروني لتبادل المعلومات
- دراسة المعدلات الزمنية لوقت التخليص وفسح البضائع
- تحديد فرص تقليص الزمن المستغرق للتخليص الجمركي وفسح البضائع
- تطوير واجهة إلكترونية حول نشر المعدلات الزمنية لوقت التخليص وفسح البضائع

الأهداف التنفيذية

- تطوير خدمات تكنولوجيا المعلومات من خلال تطوير وتفعيل التراسل الإلكتروني بين الإدارات الجمركية
- تطوير خدمات تكنولوجيا المعلومات من خلال تطوير وتفعيل واجهة الربط الآلي وتبادل المعلومات اللازمة للتكامل مع أنظمة مؤسسة الموانئ ومشغلي المحطات و أنظمة الإدارة العامة للجمارك
- تطوير خدمات تكنولوجيا المعلومات من خلال تطوير وتفعيل واجهة الربط الآلي أو تبادل المعلومات اللازمة لعمليات الإفراجات (النافذة الواحدة الجمركية) والتكامل مع الجهات الحكومية الأخرى
- تطوير خدمات تكنولوجيا المعلومات من خلال تطوير وتفعيل واجهة الربط الآلي وتبادل المعلومات اللازمة للتكامل مع دول أخرى
- دراسة ونشر المعدلات الزمنية لوقت التخليص وفسح البضائع و وضع إطار زمني محدد لإنهاء إجراءات التخليص الجمركي

تنفيذ الآليات الإجرائية لتسهيل التجارة

مؤشر قياس الأداء

- نسبة تشغيل المختبرات الجمركية
- سرعة التخليص والفسح عن البضائع

- نسبة المعالجة قبل الوصول /
المغادرة بنسبة (80 %)
- عدد القرارات المسبقة سنوياً
- عدد التفاويض الإلكترونية سنوياً
- عدد التظلمات سنوياً

- عدد الشركات المنظمة للبرنامج سنوياً
- تقليص الوقت والتكلفة
- عدد اتفاقيات الاعتراف المتبادل
التي تم إبرامها

- تقليص الوقت بمقر الوصول او مركز
توزيع رئيسي
- نسبة التكامل مع شركات البريد السريع

المبادرات / المشاريع

- إنشاء وتشغيل المختبرات الجمركية
بالمنافذ البرية
- إنشاء وتشغيل المختبرات الجمركية
بالمنافذ الجوي
- إنشاء وتشغيل المختبرات الجمركية
بالموانئ البحرية
- تفعيل المعالجة المسبقة قبل
الوصول/ المغادرة
- تفعيل القرارات والأحكام المسبقة
(Advance Ruling)
- تفعيل التفويض الإلكتروني
- توفير آليات للتظلم والإستئناف وفض
المنازعات مع التجار
- تطبيق برامج المشغل الاقتصادي المعتمد
على مستوى المنافذ الجمركية
- تطبيق برامج المشغل الاقتصادي
المعتمد على مستوى المنافذ الجمركية
بالتعاون مع الجهات الحكومية
- الإعتماد/ الإعتراف المتبادل للمشغل
الإقتصادي المعتمد (MRA)
- التخليص الفوري بمقر الوصول
- تطوير الآليات والتكامل مع شركات البريد
السريع
- تطوير الآليات والتكامل مع مراكز البريد

الأهداف التنفيذية

إنشاء وتطوير وتشغيل المختبرات
الجمركية المعتمدة التي تدعم
استراتيجية الأعمال الجمركية الشاملة من
أجل تنفيذ التدابير الأمنية وحماية البيئة
والمواطنين .

تطوير الآليات والاستراتيجيات الخاصة
بالتصريح عن البضائع لتسهيل وتنظيم
عمليات التخليص والفسح عن البضائع

تفعيل البرامج الخاصة بالمشغل الاقتصادي
المعتمد (AEO)

تطوير العمليات والآليات اللازمة لتخليص
البضائع(الطرود) بصحبة المسافرين او
البضائع المنقولة بالبريد السريع أو العادي

تنفيذ الآليات الإجرائية لتسهيل التجارة

مؤشر قياس الأداء

- عدد عمليات التدقيق اللاحق سنوياً
- زيادة الإيرادات
- زيادة معدل مؤشر الإلتزام
- تقليص الوقت والتكلفة

- زيادة معدلات الاستجابة لحالات الطوارئ

المبادرات / المشاريع

- تنقيح التعليمات الجمركية بما يكفل توافقها مع الممارسات الدولية للتدقيق اللاحق
- تصميم وتهيئة البنية الإجرائية والإدارية للتدقيق اللاحق
- تصميم وتهيئة البنية الإلكترونية (النظامية للتدقيق اللاحق)

- تخطيط خدمات الطوارئ اللازمة للعمليات الرئيسية
- تهيئة وتشغيل وحدة تشغيلية تغطي العمليات الرئيسية
- التنفيذ الدوري لخطط الطوارئ الحالية ومستحدثاتها

الأهداف التنفيذية

- إعداد برنامج التدقيق اللاحق (PCA) المبني على مؤشرات إدارة المخاطر للتحقق من الإلتزام بالقوانين والتشريعات الجمركية

- توفير المكونات اللازمة لدعم الأنشطة الرئيسية الخاصة باستمرارية وإدارة طوارئ الأعمال (BCP)

تطوير منظومة المعاينة والرقابة والتحرّيات والإلتزام الجمركي

التعاون مع
الجهات الأمنية



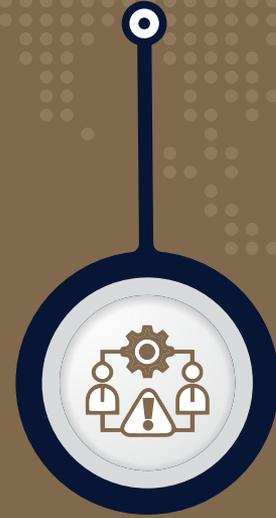
تطوير المنظومة
الرقابية لمكافحة
البضائع المقلدة



التفعيل المتكامل
للأجهزة والأدوات
المساندة للتفتيش



إدارة المخاطر



تطوير منظومة المعاينة والرقابة والتحريات والإلتزام الجمركي

مؤشر قياس الأداء

- نسبة البيانات الجمركية للتحقيق المستندي بناء على محرك المخاطر
- نسبة البضائع التي تخضع للتفتيش الداخلي بناء على محرك المخاطر 30 % من إجمالي البضائع

- عدد الأجهزة والأدوات المساندة المتوفرة

المبادرات / المشاريع

- انشاء وحدة متخصصة لإدارة المخاطر
- تطوير الاجراءات والسياسات الجمركية
- تطوير وتفعيل المنظومة الإلكترونية لإدارة المخاطر

- التفعيل المتكامل لأجهزة الميزان بالمنافذ الجمركية
- التفعيل الاجرائي لأجهزة المسح الإشعاعي
- أجهزة وبوابات الرصد الإشعاعي
- الأجهزة المتخصصة لعد الحبوب
- إدارة وحوكمة المسارات من خلال البوابات الأوتوماتيكية / المصدات الارضية
- أجهزة متخصصة للكشف عن المخدرات / المتفجرات / المواد البيولوجية
- أنظمة المراقبة بالكاميرات ومراكز التحكم
- نظام تتبع شاحنات

الأهداف التنفيذية

- تطوير إدارة المخاطر والاستهداف التي تساهم في إستخدام إجراءات ذكية تدعم إتخاذ القرار المناسب والرقابة الجمركية المتكاملة وتحليل المخاطر

- التفعيل المتكامل للإجهزة والأدوات المساندة للتفتيش بالمنافذ الجمركية

تطوير منظومة المعاينة والرقابة والتحريرات والالتزام الجمركي

مؤشر قياس الأداء

- عدد ضبطيات التجارية
- سرعة المعاينة والفحص وانهاء الاجراء

- وجود مذكرات تعاون فعالة

المبادرات / المشاريع

- ربط المنافذ الجمركية وتكاملها لتبسيط الاجراءات بشأن مكافحة البضائع المقلدة
- التكامل مع الجهات الحكومية وتبادل المعلومات للعلامات والماركات التجارية
- تعزيز التعاون مع القطاع الخاص

- ابرام مذكرات التعاون
- العمليات المشتركة مع منظمة الجمارك العالمية من خلال نظام شبكة مكافحة الجمركية CEN.

الأهداف التنفيذية

- تطوير المنظومة الرقابية لمكافحة البضائع المقلدة

- تفعيل وتطوير تعاون دائم مع الجهات ذات الصلة بالعمل

تطوير وإحكام حركة الإيداع بالمناطق والأسواق الحرة والمستودعات

مؤشر قياس الأداء

• توافر نظم متكاملة متطورة تغطي كافة الاجراءات للمستودعات بنسبة تصل إلى 100%

• توافر نظم متكاملة متطورة تغطي كافة الاجراءات للمناطق والأسواق الحرة بنسبة تصل إلى 100%

المبادرات / المشاريع

• تطوير السياسات والاجراءات الجمركية والضوابط الخاصة بإيداع البضائع للمستودعات الجمركية العامة
• مراجعة وتحديث مذكرات التفاهم للمستودعات الجمركية العامة

• تطوير السياسات والاجراءات الجمركية والضوابط الخاصة بإيداع البضائع بالمناطق الحرة
• تطوير المنظومة الإلكترونية الخاصة بمعالجة اجراءات دخول وخروج البضائع لدعم التوجهات المستقبلية

الأهداف التنفيذية

تطوير وتنفيذ وتجهيز البنية القانونية والتشغيلية اللازمة والتدابير التنظيمية لضمان سهولة ووضوح الإجراءات وتطوير النظم الآلية فيما يخص المستودعات الجمركية العامة

تطوير وتنفيذ وتجهيز البنية القانونية والتشغيلية اللازمة والتدابير التنظيمية لضمان سهولة ووضوح الإجراءات وتطوير النظم الآلية فيما يخص المستودعات الجمركية العامة والمناطق والأسواق الحرة

تطوير وصيانة المرافق الجمركية

المشروعات التطويرية والتنمية
بالموانئ الجنوبية

التعاون مع الجهات الحكومية

المشروعات التطويرية والتنمية
بمنطقة الشويخ (3)

المشروعات التطويرية والتنمية
بمركز النويصيب

المشروعات التطويرية والتنمية
بإدارة الجمرك البري بالصليبية

النافذة الواحدة الجمركية

مشروعات التنمية

المشروعات التطويرية والتنمية
بالموانئ الشمالية

تطوير الشحن بالجمرك الجوي

تسهيل وتنظيم عمليات التصريح
والفسح عن البضائع

المشروعات التطويرية والتنمية
بمركز العبدلي

المشروعات التطويرية والتنمية
بمركز السالمي

تطوير وصيانة المرافق الجمركية

مؤشر قياس الأداء

• نسبة الانتهاء من الأعمال 100%

• نسبة الانتهاء من الأعمال 100%

• نسبة الانتهاء من الأعمال 100%

المبادرات / المشاريع

• انشاء مبنى جهاز فحص الشاحنات ورمبة التفتيش والمختبر والميزان
• توسعة سكن موظفي الجمارك بإنشاء مبنى مكون من دور أرضي ودور أول
• انارة ساحة انتظار الشاحنات خارج مدخل منفذ النويصيب من جهة المملكة العربية السعودية ومساحتها 68,370 متر مربع.

المبنى الإداري بمنطقة الشويخ (3) المكون من
• مركز المعلومات الرئيسي
• مركز مراقبة الكاميرات التليفزيونية
• مركز التدريب الجمركي الإقليمي
• الوحدة الاستثمارية
• مواقف سيارات

• جهاز فحص السيارات (CIP) بميناء الشويخ
• رمبة التفتيش
• المسارات
• المستودعات

الأهداف التنفيذية

تطوير وصيانة المرافق الجمركية بما يتوافق مع احتياجات العمل الجمركي والمشروعات التطويرية والتنموية بمركز النويصيب

تطوير وصيانة المرافق الجمركية بما يتوافق مع احتياجات العمل الجمركي والمشروعات التطويرية والتنموية بمنطقة الشويخ (3)

تطوير وصيانة المرافق الجمركية بما يتوافق مع احتياجات العمل الجمركي والمشروعات التطويرية والتنموية بالموانئ الشمالية

تطوير وصيانة المرافق الجمركية

مؤشر قياس الأداء

- نسبة الانتهاء من الأعمال 100 %

- نسبة الانتهاء من الأعمال 100 %

- نسبة الانتهاء من الأعمال 100 %

المبادرات / المشاريع

مبنى إدارة الموانئ الجنوبية المكون من:

- الدور السرداب
- الدور الأرضي
- دور الميزانين

مبنى خدمة المواطن المكون من:

- مكتب تأمين ومكتب تخليص جمركي
- مكتب الجمارك
- مكتب الهيئة العامة للصناعة
- مكتب الفحص الفني
- مكتب ادارة المرور
- مركز تصوير

بيت المال

- صيانة شاملة لمبنى بيت المال
- تسوير مناطق التخزين وعمل
- بوابات دخول و خروج

- مشروع التنمية - جمارك مول

الأهداف التنفيذية

تطوير وصيانة المرافق الجمركية بما يتوافق مع احتياجات العمل الجمركي والمشروعات التطويرية والتنموية بالموانئ الجنوبية

تحديث البنية التحتية بما يتوافق مع احتياجات العمل الجمركي والمشروعات التطويرية والتنموية بإدارة الجمرك البري بالصليبية

تقديم الخدمات المتكاملة والاستثمارية بما يتوافق مع الرؤية المستقبلية للعمل الجمركي

تنمية وتطوير الموارد البشرية

تنمية الموارد البشرية



التطوير والتدريب



تنمية وتطوير الموارد البشرية

مؤشر قياس الأداء

- عدد الخطط التدريبية المنفذة
- عدد المتدربين
- نسبة المخطط إلى نسبة المنفذ تصل إلى 85%

- عدد الموارد التعليمية
- الاعتمادات المحلية والدولية
- لمركز التدريب

المبادرات / المشاريع

- تطوير الخطط التدريبية بما يتوافق مع احتياجات العمل الجمركي ومتطلبات منظمة الجمارك العالمية
- تفعيل البرامج التدريبية بمذكرة التعاون الفني مع جمارك الأمريكية وحماية الحدود.
- تهيئة الموظفين للعمل بمنظمة الجمارك العالمية

- تطوير المناهج العلمية والعمليات الجمركية
- تطوير مناهج لشركاء العمل
- تطوير اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع الجهات الأكاديمية وجمعيات النفع العام
- اعتماد المدربين
- حوكمة سياسات، آليات وإجراءات إدارة منظومة المعهد الجمركي
- اعتماد مركز تدريب جمركي اقليمي من منظمة الجمارك العالمية
- تهيئة الموظفين ليكونوا خبراء بالعمل الجمركي على المستوى الاقليمي

الأهداف التنفيذية

تنفيذ البرامج التدريبية الداعمة لاستراتيجية الجمارك ككل والتي تساهم في تحسين أداء الأعمال من الإدارة وشركاء العمل لإكساب الأفراد المعرفة والمهارات وقدرات الإبداع.

تنمية الموارد التدريبية من عناصر بشرية وسياسات وأنظمة وإجراءات ودراسات وأبحاث ومناهج دراسية ومذكرات تفاهم لتسهيل تنفيذ الاستراتيجية التدريبية.

التطوير الإداري وتعزيز إجراءات الحوكمة

تطبيق برنامج
كولمبس



الآليات الإلكترونية
للاتراسل



النزاهة الشاملة
وتعزيز إجراءات
الحوكمة



النماذج الحديثة في
البناء التنظيمي



التطوير الإداري وتعزيز إجراءات الحوكمة

مؤشر قياس الأداء

• انجاز الهيكل التنظيمي بنسبة 100 %

• توافر ونشر المعايير بنسبة 100 %

• زيادة نسبة المعاملات الإلكترونية
بنسبة 100%

• اكتمال المرحلة الثالثة

المبادرات / المشاريع

• تحديث الهيكل التنظيمي

• قياس معايير النزاهة ومدى انسجام أداء
الجمارك مع المعايير الدولية وخصوصاً
إعلان اروشا المعدل
• قياس معايير النزاهة ومدى انسجام أداء
الجمارك مع المعايير المحلية والتوجهات
الحكومية
• تطوير وتنفيذ سياسات خاصة بالأداء
الاحترافي والمهني بالادارة
• تطوير المبادئ التي تعزز السلوك
الأخلاقي وتشجع ممارسات العمل
الإيجابية

• السور للإدارة الإلكترونية
والموارد البشرية

• تطبيق برنامج كولومبس التابع لمنظمة
الجمارك العالمية - المرحلة الثالثة

الأهداف التنفيذية

تبني النماذج الحديثة في البناء التنظيمي
وإعادة تصميم الهيكل التنظيمي لتحقيق
المرونة والاستجابة وتلبي تحديات
التجارة المعاصرة والمستقبلية وبيئة
الأعمال وتأخذ بمبادئ الكفاءة والفاعلية
ومستوى الأداء

تطبيق النزاهة الشاملة وتعزيز إجراءات
الحوكمة من خلال وضع وتطبيق الأسس
والمعايير لتطبيق الخطط والسياسات
واتخاذ القرارات وقيم وأخلاقيات العمل
لتحقيق التميز

تطوير وتنفيذ الاليات الإلكترونية
المتقدمة للتراسل الإلكتروني و الموارد
البشرية

تطوير الاليات اللازمة وإستكمال توصيات
خبراء منظمة الجمارك العالمية حسب
الدراسة التشخيصية لبرنامج (كولومبس)

الاتصال وبناء الثقة

زيادة رضا متلقي الخدمة
وشركاء العمل



تطوير منظومة
التواصل



تطوير منظومة الاتصال لتعزيز الثقة الحكومية والمؤسسية في الجمارك

مؤشر قياس الأداء

- زيادة نسبة تغطية الانجازات بالنشرات والوسائل الإعلامية لتصل إلى نسبة 100%

- زيادة المعدل الدوري للإستبيانات

المبادرات / المشاريع

- تقارير دورية واحصائيات حول انجازات الادارة العامة للجمارك
- النشر بمختلف الوسائل الإعلامية
- زيادة خطوط التواصل (الخطوط الساخنة لتلقي المعلومات الهامة من العامة والعملاء والرد عليها)

- استبيانات دورية لقياس نسبة رضا متلقي الخدمة وشركاء العمل

الأهداف التنفيذية

تطوير منظومة التواصل لتساعد وتساهم في فهم الدور الجمركي بشكل أفضل وتوظيف التطور المستمر بالجمارك في تحقيق ثقة المجتمع بشكل عام وإستعراض القيمة المضافة من تطورات الجمارك ودور الجمارك لكافة شرائح المجتمع وشركاء العمل

تطوير الآليات المناسبة للعمل على زيادة رضا متلقي الخدمة وشركاء العمل

المبادرات والأنشطة والمشاريع

- تحسين نظام عمليات التدقيق اللاحق
- التطبيق الشامل للتراسل الإلكتروني بين الإدارات
- إدارة وثائق الأرشفة الإلكترونية
- إنشاء مباني جديدة
- إنشاء رمبات جديدة
- تطوير البنية التحتية
- البوابات الالكترونية
- نظام لخدمة الجمهور (خدمة الاستفسارات الجمركية)
- المطارات
- مبنى خدمة المواطن
- جهاز فحص السيارات CIP
- أجهزة الكشف عن المخدرات / المتفجرات / المواد البيولوجية
- جهاز فحص اشعاعي ثابت للشاحنات
- انشاء استراحة للكلاب البوليسية
- البوابات الأوتوماتيكية / المصدات الأرضية
- التدريب ونقل التكنولوجيا





الخاتمة

استرشادا بما ورد برؤية الكويت 2035 و مع التطور التكنولوجي الهائل والمتسارع وما يشهده العالم من تحولات ودخول إتفاقيات تسهيل التجارة حيز التنفيذ وفي ظل رغبة الإدارة العامة للجمارك في تحسين جودة الخدمات وتحسين تقديمها في صورة سلسة ومبسطة و الحد من المخاطر وتحسين معالجة البيانات وعمليات الرقابة والرصد وتبادل البيانات وتعزيز بناء القدرات وتعزيز الشراكات تم إعداد الخطه الإستراتيجية والتي تسعى الإدارة العامة للجمارك من خلالها بأن توظف التطور التكنولوجي وتحقيق التقدم والنمو والازدهار خلال السنوات القليلة القادمة وأن تؤسس هذه المبادرات لريادة الجمارك الكويتية .

وقد إشتملت هذه الخطه على مجموعة الأهداف الإستراتيجية ولكل هدف تم وضع مجموعة من الاهداف الفرعية التي بدورها ارتكزت على مجموعة من المبادرات لتمثل في مجملها ميثاق التنفيذ ومن أجل قياس مدى الالتزام بتحقيق أهداف الخطه تم إضافة مجموعة من مؤشرات والتي صممت جميعها بمباديء سعى الإدارة للتقدم وعدم انتظار المستقبل، بل الدخول إليه وإستخدام تقنيات حديثة ووضع الحلول الناجحة لتحقيق أهدافها التنموية والمشاركة بمسؤولية في العديد من الأهداف الوطنية، فضلا عن دعم الفرص للكثير من الإستراتيجيات الاقتصادية بالدولة وبطريقة احترافية تشارك من خلالها الجمارك في تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية ومن خلال تحقيق التحول الذكي وصولا إلي الريادة.

إن الوثيقة التي بين يدينا تمثل الإصدار التمهيدي للوثيقة الإستراتيجية الأولي بالإدارة العامة للجمارك للتحول الذكي وهي بوابة العبور إلى مواكبة الجيل الجديد من الإجراءات والتكنولوجيا وما تشهده من توظيف في كافة المجالات بما في ذلك تطبيقات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي و تكنولوجيا البلوك تشين بالخدمات المقدمة لشركاء العمل لضمان ممارسة آليات وتطبيقات الجمارك الرقمية بشكل فعال والاستفادة من أفضل الممارسات وأيضا قد وضعت الخطه على نحو يتواءم مع الخطط الإستراتيجية للدولة ويكملها ويستفيد منها.

إن الإدارة العامة للجمارك على ثقة تامة بأن جميع موظفي الإدارة ستوفر ما تتطلبه هذه الخطه من معطيات ودعم لتنفيذ برامجها ومبادراتها تحقيقا لطموحات الإدارة في الريادة، كما تتطلب الوثيقة التعاون الإيجابي مع مختلف الجهات المقدمة للخدمات ذات الصلة بالعمل الجمركي وأيضا بتضافر الجهود مع المجتمع التجاري لإنجاز هذه الأهداف و أيضا للوصول لرؤية موحدة لهذه الوثيقة من خلال المراجعات الدورية و نتائج الخطط التشغيلية لتحديد مستحدثات التوجة الاستراتيجية بعناصره المختلفة بالإصدارات المستقبلية.

في النهاية فإن الإدارة العامة للجمارك سوف تسعى لنجاح أهداف هذه الخطه بما يساهم في تحقيق الريادة الجمركية والتي تمثل ركيزة من ركائز إستراتيجية العامة للدولة لتساهم بدورها في تفعيل رؤية الكويت 2035.





P. Box 16 – Safat 13001 – Kuwait

Tel.: (965)24955000

Fax: (965)24838056

Email: info@customs.gov.kw

www.customs.gov.kw